

## الكلمة الافتتاحية

السيدة رئيسة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالنيجر  
السيدة سفيرة إيطاليا بالمغرب  
السيدة مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالرباط  
السيدات والسادة أعضاء اللجنتين الوطنيتين  
السيدات والسادة ممثلي الإعلام  
أيها الحضور الكريم،

هي سعادة غامرة اليوم، التي أستقبل فيها وفدا رفيع المستوى من دولة النيجر الشقيقة والتي تجمعها بالمملكة المغربية صداقة وشراكة متميزة. وهي فرصة لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عامة والاتجار بالبشر على وجه الخصوص.

ولا مرأ في أن المنتظم الدولي كرس على مدار السنين الأخيرة زخما فكريا نظريا وتطبيقيا حول سبل التصدي لجريمة الاتجار بالبشر ومحاربتها بفعل ما أسست له الآليات والأدوات الأممية سواء ذات الصلة بالموضوع مباشرة كاتفاقية باليرمو والبروتوكول الملحق بها أو بشكل غير مباشر من خلال اتفاقيات ذات الصلة بحقوق الانسان والهجرة أو العمل أو الطفل وغيرها. وكذا الأنظمة الوطنية تشريعا وفقها وممارسات فضلى، والتي ساهمت بشكل كبير في بلورة تصور واضح حول جريمة الاتجار بالبشر من خلال مسبباتها وطرق مكافحتها والوقاية منها.

والمغرب عرف دينامية وطنية متميزة أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لإعداد إستراتيجية وطنية شاملة وفق مقاربة تشاركية حول شؤون الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر تكملت بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر سنة 2016 تحت رقم 27.14 وعزز صدوره المنظومة القانونية الوطنية بحيث وضع تعريفا لجريمة الاتجار

بالبشر يتماشى مع المعايير الدولية ووصفها بالجناية ووضع لها ظروف تشديد للعقوبة وأقر المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري الذي يرتكبها وأكد إلزامية المصادرة للعائدات والوسائل المستعملة لارتكابها ونص على عدم تجريم الأفعال المرتكبة من طرف ضحايا الاتجار بالبشر ووضع ضوابط للتعرف على عليهم وحمايتهم إضافة إلى حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين.

وجاء في خطاب جلالتة : "إن تطور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت توابك تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبروز شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على ظاهرة هجرة القاصرين..."

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الخميس 27 نونبر 2014 ، بمراكش.

ولتحقيق هذه الغاية، كان لابد للمملكة المغربية من إحداث لجنة وطنية لتنسيق جهود جميع مكوناتها من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وجمعيات للمجتمع المدني لمكافحة هذه الجريمة وتجفيف منابعها وفق خطة عمل وطنية محكمة يتم إعدادها من خلال مقاربة تشاركية تحترم تخصص كل قطاع وتساهم في تكامل مهام مختلف المتدخلين.

وتتألف اللجنة الوطنية من 14 قطاعا حكوميا و6 مؤسسات وطنية وجمعيتين للمجتمع المدني وترأسها وزارة العدل وتتكلف بكتابتها الدائمة.

### والسادة، أيها الحضور الكريم،

إن التعاون الدولي سواء التقني أو القضائي والأمني من بين الآليات الناجعة في مكافحة الجريمة المنظمة. والانخراط في مسلسل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف خطوة هامة تساهم في الحد من الظواهر الإجرامية من خلال تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات سواء على المستوى المدني أو الجنائي، وفي هذا الإطار

فقد أبرمت وزارة العدل العديد من اتفاقيات التعاون القضائي في المجال الجنائي والتي بلغت ما يناهز عن 79 اتفاقية مع مختلف دول العالم سواء الأوروبية أو الأمريكية أو الإفريقية والآسيوية بالإضافة إلى الدول العربية بطبيعة الحال، وقد شملت هذه الاتفاقيات مختلف الآليات والوسائل الدولية المتعارف عليها في مجال مكافحة الجريمة والتصدي لها سواء عبر آلية تسليم المجرمين أو آلية الإنابة القضائية أو الشكاية الرسمية بالإضافة إلى تعزيز هذا التعاون بآلية نقل الأشخاص المحكوم عليهم لقضاء ما تبقى لهم من العقوبات الحبسية أو السجنية في بلدانهم.

كما أن اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، تبقى منفتحة على كل مقترحات التعاون مع لجننتكم الموقرة. وتضع خبراتها وممارساتها الحسنة وكفاءات أعضائها رهن إشارتكم، سواء في مجال الوقاية أو تعزيز القدرات في مجال البحث الجنائي وسبل التعرف على الضحايا المفترضين لهذه الجريمة أو طرق رفع وعي المواطنين والممارسين وجمعيات المجتمع المدني بتمثلاتها وخطورة آثارها على الفرد والمجتمع.

**والسلام عليكم.**